

خطة إنقاذ لبنان مشروطة بنجاح الإصلاحات الاقتصادية

المانحون لن يقدموا مساعدات دون إصلاحات جديّة وقصّة أذرع إيران



تتجه أنظار الدول والدوائر الدولية المانحة إلى لبنان بحذر حيث تتزايد المخاوف من عدم تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها لإنقاذ اقتصاد البلد وتجنب الانهيار الوشيك في ظل صراعات سياسية وطائفية تعقد مهام معالجة الاختلالات فضلا على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وفي حين ما زالت حكومة رئيس الوزراء حسان دياب مستمرة بحكومة تسبير أعمال بعد استقالته، من المنتظر أن يتسارع تناقص احتياطات لبنان من النقد الأجنبي الضئيلة بالفعل بسبب الإنفاق على إعادة بناء مرفأ بيروت وبنى تحتية أخرى. لذا سيكون وضع خطة اقتصادية ذات مصداقية هو الاختبار الحقيقي لمن ستؤول إليه قيادة لبنان الذي يواجه انحسارا في صافي تدفقات رؤوس الأموال في ظل تهاافت متزايدة على العملة الصعبة.

ونسبت وكالة رويترز لكارلوس عبادي، مستشار جمعية مصارف لبنان، قوله "المقياس الأمثل لقدرة الحكومة سيكون الخطة الاقتصادية التي تضعها".

وتشير تقديرات غاربيس إيراديان من معهد التمويل الدولي إلى أنه في أعقاب انفجار الرابع من أغسطس، زادت احتياجات لبنان من التمويل الخارجي للأعوام الأربعة المقبلة إلى أكثر من 30 مليار دولار من 24 مليارا.

وقال عبادي "للتغلب على حق النقض الذي تملكه الولايات المتحدة بصندوق النقد، سيكون على الحكومة المقبلة إيجاد خطة تركز على وضع الاقتصاد على مسار للنمو في المستقبل دون إمكانية تحويل المليارات لأغراض إجرامية".

وجدد الصندوق التأكيد على دعمه للبنان الأحد قبل أن تستقبل الحكومة، لكنه أكد أيضا على الحاجة للإصلاحات، وهي النقطة التي ركز عليها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأسبوع الماضي.

ومع اقتراب عدد اللبنانيين الذين يعيشون في فقر من نصف عدد السكان، تتنوع هذه الإصلاحات من بناء شبكات أمان اجتماعي لحماية الأكثر ضعفا إلى ضمان مشاركة الخبذة الثرية في عبء الخسائر المالية الناجمة عن إعادة رسملة البنوك.

ودعا ماكرون إلى تدقيق حسابات البنك المركزي والنظام المصرفي، وهو التعليق الذي أثار قلق بعض المصرفيين اللبنانيين.

بيروت - تتفق الدوائر المانحة والتقارير الدولية على أن لبنان لا يمكن أن ينجح في إنقاذ الاقتصاد المتعثر إلا من خلال خطة اقتصادية موجهة تعالج مختلف المطبات وتقتضي على الفساد إعطاء انطباع على حسن التصرف في الأموال غير أن نفوذ حزب الله يعرقل هذه المهمة نظرا لمعارضته مسار الإصلاحات.

وبعد سلسلة من المفاوضات حول تقديم مساعدات للبنان، فإن البلد قد يكون على وشك تلقي مساعدات عاجلة بقيمة 298 مليون دولار بعد انفجار مرفأ بيروت، لكن ما يحتاجه لإعادة بناء اقتصاده المتداعي، والذي تشير تقديرات البعض إلى أنه قد يزيد على 30 مليار دولار، لن يأتي دون القيام بإصلاحات.

وقد تعرقل استقالة حكومة لبنان مثل هذا التغيير، في حين من المرجح أن تخضع خطة إنقاذ مالي وضعت في أبريل للمراجعة، بل وقد تتخلى عنها الإدارة الجديدة، حسب ما قاله مصدران ماليان مطلعان على الخطة.

وأضاف أحد المصدرين أن خطة الإنقاذ، والتي كان دعمها متعثرا أصلا قبل الانفجار الدامي الذي وقع الأسبوع الماضي، تتضمن توقعات لم تعد واقعية لمقاييس مالية مثل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف في السوق الموازية، وسيقوض ذلك على الأرجح محادثات مع الدائنين لإعادة هيكلة دين لبنان السيادي الخارجي.

وكان لبنان بدأ في مايو محادثات بشأن خطة إنقاذ مع صندوق النقد الدولي بعد تعثره في سداد ديونه بالعملة الأجنبية، لكنها جُمدت بسبب عدم إجران تقدم على صعيد الإصلاحات ولوجود خلافات بشأن حجم الخسائر المالية.

إعادة الإعمار تحتاج يدا من فولاذ

وأعلنت منظمة الصحة العالمية في مؤتمر صحافي الأربعاء أن أكثر من خمسين بالمئة من 55 عيادة ومركزا صحيا أجرت تقييما لها في بيروت أصبحت خارج الخدمة بسبب انفجار المرفأ المدمر.

وقال ريتشارد برينان مدير الطوارئ للمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية بشرق المتوسط في المؤتمر الذي انعقد في القاهرة عبر الإنترنت، "بعد تقييم 55 عيادة ومركزا صحيا في العاصمة اللبنانية بيروت نعلم الآن أن أكثر من 50 بالمئة يقليل أصبحت خارج الخدمة".

وجاء الانفجار ليضاف إلى أزمة اللبنانيين المعيشية، إذ تعاني البلاد من أسوأ انهيار اقتصادي في تاريخها فاقمته تدابير الإغلاق العام جراء وباء كوفيد - 19.

وأخطر مصرف لبنان المركزي البنوك المحلية بتقديم قروض بفائدة صفرية بالدولار الأمريكي للمتضررين من الانفجار للقيام بإصلاحات، وهو ما يقول محللون إنه سيأتي من الاحتياطات الرسمية.

وأضاف غاسبار، الذي عمل مستشارا لصندوق النقد ووزارة المالية اللبنانية، "هذا سيف معلق فوق رؤوس الجميع إذ لم يعالج هذا الوضع، فلا يمكن توقع كيف يمكن أن نحصل على حل مستدام".

وقال إيراديان من معهد التمويل إنه في غضون ذلك، وفي ظل محدودية دعم التمويل الخارجي وزيادة التضخم وتهاوي سعر صرف الليرة في السوق الموازية إلى 9290 للدولار الأمريكي بحلول 2021 وفق أسوأ التصورات، فسواصل لبنان السقوط.

وقال الخبير الاقتصادي توفيق غاسبار إنه ما دام أن حزب الله يسيطر على مفاصل السلطة، فإن التعافي الاقتصادي لن تقوم له قائمة، إذ أن الجماعة لن توافق على إصلاحات مثل فرض ضوابط حدودية وجمركية.

وأضاف غاسبار، الذي عمل مستشارا لصندوق النقد ووزارة المالية اللبنانية، "هذا سيف معلق فوق رؤوس الجميع إذ لم يعالج هذا الوضع، فلا يمكن توقع كيف يمكن أن نحصل على حل مستدام".

وقال إيراديان من معهد التمويل إنه في غضون ذلك، وفي ظل محدودية دعم التمويل الخارجي وزيادة التضخم وتهاوي سعر صرف الليرة في السوق الموازية إلى 9290 للدولار الأمريكي بحلول 2021 وفق أسوأ التصورات، فسواصل لبنان السقوط.

الذين يخشون من أن تستخدم الحكومة البيانات لإعفاء "العائلة والأصدقاء". وقال عضو البرلمان الفرنسي لويك كيرفران، رئيس لجنة الصداقة اللبنانية الفرنسية، إن "مثل هذا التدقيق سيهدف إلى الكشف عن ممارسات "غير قويمه قد تكون أدت إلى خسائر".

وقطع المانحون الأجانب بأنه بخلاف المساعدات الإنسانية، لن تقدم أي أموال للبنان دون إصلاحات. وتعهد الرئيس ميشال عون الأربعاء بالاعتذار عن الخسائر المالية الناجمة عن إصلاحات البنك المركزي.

ويساور القلق بعض الدول بشكل خاص من تآثر إيران من خلال جماعة حزب الله الشيعية المسلحة وذات النفوذ والتي تصنفها الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية. وقد ساعد حزب الله في تشكيل حكومة دياب.

أوبك تخفض توقعات تعافي الطلب على النفط لضبابية مؤشرات السوق

الخوف من موجات جديدة للوباء يضغط على الأسعار ويتسبب في تخمة المعروض

وانحنت منظمة أوبك إلى ضرورة تخفيض توقعات تعافي الطلب على النفط خلال العام الجاري نظرا للضبابية وحالة عدم اليقين السائدة على سوق الطاقة العالمية في ظل تواصل مخاطر فيروس كورونا، ما يعسر مهمة المنظمة في دعم السوق.

ولندن - فرضت حالة الضبابية العالمية في سوق النفط على منظمة أوبك الرضوح إلى خفض توقعات تعافي الطلب العالمي على الخام نظرا لتواصل مخاطر فيروس كورونا الذي تسبب في شلل حركة السفر وقوض مختلف مفاصل الاقتصاد بفعل إجراءات مكثفة لمنع العدوى.

وتوقعت أوبك الأربعاء انخفاض الطلب العالمي على النفط في 2020 بوتيرة أسرع مما كان متوقعا في السابق بسبب فيروس كورونا، وقالت إن "التعافي في العام القادم سيشوبه ضبابية كبيرة، مما قد يصعب على المنظمة وحلفائها مهمة دعم السوق".

وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول في تقرير شهري إن الطلب العالمي على النفط سينخفض 9.06 مليون برميل يوميا في العام الجاري، وهو ما يتجاوز تراجع قدره 8.95 مليون برميل يوميا توقعته قبل شهر.

وانهارت أسعار النفط بعد أن عصفت فيروس كورونا بحركة السفر والاقتصاد. ورغم تخفيف بعض البلدان إجراءات الإغلاق، وهو ما سمح بتعاف للطلب، تظل المخاوف من نوبات نش جديدة تضغط على الأسعار، وتتوقع أوبك استمرار ذلك.

وقالت أوبك إن متوسط الطلب على خامها هذا العام سيبلغ 23.4 مليون برميل يوميا، وهو ما يقل 400 ألف برميل يوميا عن التوقعات السابقة.

وتتفق وكالة الطاقة الدولية مع توقعات أوبك حيث تتوقع انخفاضا للطلب على النفط في العام الحالي، وقد حذرت من أن انخفاض معدلات السفر جوا بفعل جائحة كورونا سيقلص الطلب العالمي على النفط في 2020 بمقدار 8.1 مليون برميل يوميا.

كما خفضت الوكالة التي تتخذ من باريس مقرا لها توقعاتها للطلب على النفط الخام في 2020 بمقدار 140 ألف برميل يوميا إلى 91.9 مليون برميل يوميا وهو أول تقليص تقوم به منذ عدة شهور.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري "سيظل الطلب على وقود الطائرات المصدر الرئيسي للضعف". وأضافت "في أبريل، انخفض عدد كيلومترات السفر الجوي بنحو 80 في المئة على أساس سنوي وفي يوليو كان التراجع بنسبة 67 في المئة جراء معاناة قطاعي الطيران والنقل البري، وهما مكونان أساسيان في استهلاك النفط".

وخف الضرر الذي لحق بالطلب بسبب انخفاض السفر العابر للحدود إلى حد ما بفضل انتعاش في الصناعة

وتجاوز الخام 45 دولارا للبرميل اليوم، لكنه ما زال دون المستويات التي يحتاجها الكثير من أعضاء أوبك لضبط موازناتهم.

واتفقت أوبك وحلفاؤها، في إطار ما يعرف بمجموعة أوبك، على تخفيضات غير مسبوقه للإنتاج قدرها 9.7 مليون برميل يوميا اعتبارا من أول مايو سعيا لمواجهة تهايي الطلب، في حين قالت الولايات المتحدة ودول أخرى إنها ستقلل الإنتاج.

وقالت أوبك في التقرير إن إنتاجها زاد 980 ألف برميل يوميا إلى 23.17 مليون برميل يوميا في يوليو، وهو ما يعود إلى حد كبير لوقف السعودية ومنتجين خليجيين آخرين تخفيضات طوعية إضافية نفذوها في يونيو.

ووفقا لحسابات أجرتها رويترز، يعادل ذلك امتثالا بنسبة 97 في المئة للتعهدات، وهو ما يقل عن نسبة يونيو التي تجاوزت 100 في المئة.

ومن المقرر أن ترفع أوبك الإنتاج بشكل أكبر هذا الشهر، ليتقلص الخفض من 9.7 مليون برميل يوميا إلى 7.7 مليون برميل يوميا من أول أغسطس. وتجتمع الثلاثاء المقبل لجنة مراقبة من وزراء أوبك+ للتحايط بشأن السوق، وليس هناك أي مقترح حتى الآن لتعديل الاتفاق.

قد تتمخض عن "اثر سلبي على استهلاك البترول" مثل تراجع الطلب على السفر الجوي وزيادة السيارات الموفرة للوقود وزيادة المنافسة من أنواع وقود أخرى.

وقالت أوبك "ثمة ما يشبه الإجماع على أن وقود الطائرات سيجد صعوبة في تعويض فائض الطلب وسيواجه الطلب على البنزين ضغطا للعودة إلى مستويات 2019".

وتركمت مخزونات النفط بسبب انهيار الطلب، وقالت أوبك إن المخزونات بالدول المتقدمة ارتفعت في يونيو إلى ما يزيد بمقدار 291.2 مليون برميل على متوسط خمس سنوات، وهو معيار كان بمزلة مستوى تجذبه أوبك قبل الجائحة.

وقالت أوبك في التقرير "تطورات أسعار الخام والمنتجات في النصف الثاني من 2020 ستواصل التأثر بالمخاوف إزاء موجة ثانية من الإصابات وارتفاع المخزونات العالمية".

وأبقت أوبك على توقعاتها بان يرتفع الطلب العالمي على النفط في 2021 بمقدار سبعة ملايين برميل يوميا، لكنها قالت إن ذلك الرأي تكتنفه ضبابية كبيرة

9.06 قيمة انخفاض الطلب العالمي على النفط خلال العام الجاري جراء مخاوف الوباء

وذكرت الوكالة أنه "على الرغم من أن العرض فاق الطلب في يونيو، فإن الضبابية بشأن الطلب المستقبلي، إضافة إلى زيادة الإنتاج لدى كبار المنتجين، تعني أن استعادة توازن أسواق النفط ستكون ضعيفة".

وقالت الوكالة إن إنتاج النفط يتعافى في الولايات المتحدة وكندا والبرازيل، وأضافت "لكن إذا خفضت البلدان التي لم تلزم حتى الآن بحصصها من التخفيضات إنتاجها بما يكفي لعودتها إلى مستوى الالتزام فإن إمدادات النفط العالمية لن تزيد بالضرورة على نحو كبير".

وقالت أوبك في التقرير "تطورات أسعار الخام والمنتجات في النصف الثاني من 2020 ستواصل التأثر بالمخاوف إزاء موجة ثانية من الإصابات وارتفاع المخزونات العالمية".

وأبقت أوبك على توقعاتها بان يرتفع الطلب العالمي على النفط في 2021 بمقدار سبعة ملايين برميل يوميا، لكنها قالت إن ذلك الرأي تكتنفه ضبابية كبيرة

وقالت أوبك في التقرير "تطورات أسعار الخام والمنتجات في النصف الثاني من 2020 ستواصل التأثر بالمخاوف إزاء موجة ثانية من الإصابات وارتفاع المخزونات العالمية".

وأبقت أوبك على توقعاتها بان يرتفع الطلب العالمي على النفط في 2021 بمقدار سبعة ملايين برميل يوميا، لكنها قالت إن ذلك الرأي تكتنفه ضبابية كبيرة

وقالت أوبك في التقرير "تطورات أسعار الخام والمنتجات في النصف الثاني من 2020 ستواصل التأثر بالمخاوف إزاء موجة ثانية من الإصابات وارتفاع المخزونات العالمية".

وأبقت أوبك على توقعاتها بان يرتفع الطلب العالمي على النفط في 2021 بمقدار سبعة ملايين برميل يوميا، لكنها قالت إن ذلك الرأي تكتنفه ضبابية كبيرة

وانحنت منظمة أوبك إلى ضرورة تخفيض توقعات تعافي الطلب على النفط خلال العام الجاري نظرا للضبابية وحالة عدم اليقين السائدة على سوق الطاقة العالمية في ظل تواصل مخاطر فيروس كورونا، ما يعسر مهمة المنظمة في دعم السوق.

ولندن - فرضت حالة الضبابية العالمية في سوق النفط على منظمة أوبك الرضوح إلى خفض توقعات تعافي الطلب العالمي على الخام نظرا لتواصل مخاطر فيروس كورونا الذي تسبب في شلل حركة السفر وقوض مختلف مفاصل الاقتصاد بفعل إجراءات مكثفة لمنع العدوى.

وتوقعت أوبك الأربعاء انخفاض الطلب العالمي على النفط في 2020 بوتيرة أسرع مما كان متوقعا في السابق بسبب فيروس كورونا، وقالت إن "التعافي في العام القادم سيشوبه ضبابية كبيرة، مما قد يصعب على المنظمة وحلفائها مهمة دعم السوق".

وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول في تقرير شهري إن الطلب العالمي على النفط سينخفض 9.06 مليون برميل يوميا في العام الجاري، وهو ما يتجاوز تراجع قدره 8.95 مليون برميل يوميا توقعته قبل شهر.

وانهارت أسعار النفط بعد أن عصفت فيروس كورونا بحركة السفر والاقتصاد. ورغم تخفيف بعض البلدان إجراءات الإغلاق، وهو ما سمح بتعاف للطلب، تظل المخاوف من نوبات نش جديدة تضغط على الأسعار، وتتوقع أوبك استمرار ذلك.

وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول في تقرير شهري إن الطلب العالمي على النفط سينخفض 9.06 مليون برميل يوميا في العام الجاري، وهو ما يتجاوز تراجع قدره 8.95 مليون برميل يوميا توقعته قبل شهر.

حالة من عدم اليقين

